الفصل الثانى

(مفهـوم الإعـلام التـربوى فى إطـار فسلفـة المجتـمع المصـرى)

- مقدمة .
- فلسفة المجتمع المصرى .
- المتطلبات التربوية لتلك الفلسفة .
- دور وسائل الإعلام فى دعم فلسفة المجتمع فى بعض الدول الأخرى .
- دور الإعلام التربوى فى دعم فلسفة المجتمع المصرى .
- تعقيب .

الفصل الثانى

(مفهوم الإعلام التربوى فى إطار فلسفة المجتمع المصرى)

مقدمة:

يسعى هذا الفصل للتعرف على ملامح فلسفة الإعلام التربوى فى إطار فلسفة المجتمع المصرى من خلال التعرف على المقومات الأساسية للمجتمع المصرى وفلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات تلك الفلسفة فى المجال التربوى مع الإشارة إلى دور الإعلام فى تبنى ودعم فلسفة المجتمع فى بعض الدول الأخرى كضرورة للإفادة من تجارب الآخرين.

ثم يضع الفصل تصورا لدور الإعلام التربوى فى دعم فلسفة المجتمع المصرى من خلال رؤية ناقدة تحليلة للواقع تأخذ فى اعتبارها التأثيرات الاجتماعية لبعض وسائل الاعلام وإمكانية توظيف هذه التأثيرات فيما يخدم فلسفة التربية. **ويقدم الباحث وجهة نظره تلك وفقا لمعتقداته السياسية والاجتماعية الخاصة كفرد من هذا المجتمع المصرى الكبير، ووفقا لمسار الدراسة الحالية كدراسة فى فلسفة التربية وهو يتفق فى هذا الصدد مع براملد Brameld الذى يرى أن:**

* فلسفة التربية الحديثة تهدف إلى إعادة صياغة المجتمع بشكل جديد من خلال إعادة تكوين الإنسان وفقا لأهداف وقيم المجتمع الذى يعيش فيه هذا الانسان»(١).

ويضيف الباحث إلى رؤية براملد تلك تحفظاً يتعلق بإدراك العلاقة الرقيقة بين إعادة صياغة الانسان وفقا لأهداف وقيم المجتمع وبين ضرورة عدم قتل الحرية الفردية قتلاً تاماً، ذلك أن الحرية الفردية مناط الإبداع فى مجالات

(1) Brameld, T., Philosophies of Education in culture Prespective, (New York: Dryden press: 1955), p.2.

كثيرة من ناحية ومن ناحية أخرى ، فأن القيود الاجتماعية للسلوك الفردى نسبية وموضع اختلاف بين كثير من علماء الاجتماع حتى الآن.

وحين ترمى فلسفة التربية إلى إعادة صياغة المجتمع من خلال تكيف الأفراد مع فلسفة وقيم ذلك المجتمع، ينبغى لها أن تكون حذرة جدا حتى لاتتحول إلى شكل جديد من أشكال الفلسفات الأوتوراطية. وبخاصة أن فلسفة التربية . فى جانب منها على الأقل . اختيارية وليست سلطوية ويتضح ذلك على وجه الخصوص كلما اتجهت فلسفة المجتمع السياسية صوب الديمقراطية.

١.فلسفة المجتمع المصرى:

خضع المجتمع المصرى للاستعمار فترة طويلة نسبياً، وشهد . وما زال يشهد . كثيراً من التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية على مدار تاريخه الطويل، وقد تركت السياسة الإستعمارية آثارا ملموسة على شتى مظاهر الحياة فى كثير من الدول التى تحررت، وتبدو تلك الآثار بشكل أكثر وضوحاً فى نظم التعليم حيث تستمر اللغة الأجنبية التى تفرضها سلطات الاحتلال سائدة حينا طويلا فى بعض البلاد النامية.

ومن الممكن تحديد ملامح الفلسفة السياسية والإقتصادية للمجتمع المصرى من خلال رؤية متأنية للتاريخ المصرى الحديث والتطورات السياسية فيه بالإضافة إلى التطورات الدستورية وفى سبيل هذه الغاية يمكن تقسيم تاريخ مصر فى القرن العشرين إلى ثلاث مراحل:

١ . من بداية القرن العشرين حتى سنة ١٩٥٢ . المرحلة الأولى.

٢ . من ١٩٥٢ . ١٩٧٠ . المرحلة الثانية.

٣ . من ١٩٧٠ . ١٩٨٠ . المرحلة الثالثة.

أولاً: المرحلة الأولى (١٩٠٠-١٩٥٢):

وهى مرحلة كانت مصر من خلالها ترزخ تحت الإحتلال البريطانى وتميزت تلك المرحلة بما يلى:

١ ـ نشوب الحربين العالميتين خلالها بما ترتب عليهما من آثار على المجتمع المصرى.

٢ ـ قيام أول ثورة شعبية عارمة عام ١٩١٩.

٣ ـ صدور أول دستور فى مصر عام ١٩٢٣.

٤ ـ كثرة الاضطرابات الوزارية والدستورية بشكل غير طبيعى.

وقد قام البحث فى دراسة سابقة (١) باستعراض تاريخى لتلك الفترة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واستخلص من ذلك عددا من النقاط الهامة منها:

١ ـ أن سلطات الإحتلال البريطانية كانت تمارس سياسات استعمارية تخدم مصالحها واتخذت تلك السياسات مظاهر عدة من أهمها محاولا تعطيل الدستور وفرض المطالب بالقوة، وإحراج المسئولين المصريين ، ومطادرة الصحف الحرة وتقييد حريتها.

٢ ـ أن حزب الوفد ـ الذى كان يمثل الأغلبية الشعبية ـ كان يبذل جهودا محمودة لإحترام الدستور وتأكيد سيادته.

٣ ـ أن القصر كان يقيل الوزارات ويعينها إرضاء للإحتلال، أو تحقيقاً لأهواء القصر مما أدى إلى اضطراب الحياة السياسية.

٤ ـ أن هناك كثيراً من الحكومات التى تم فرضها على الشعب بالقوة فكبلت الحريات وكممت الأفواه وأغلقت الصحف واستمدت شرعيتها من القصر لا

(١) مصطفى رجب، «فكر طه حسين التربوى بين النظرية والتطبيق»، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية التربية بسوهاج ـ جامعة أسيوط، ١٩٨٢، ص ٢٩.

من الشعب صاحب السيادة الحقيقية بمقتضى الدستور مما أدى إلى فساد الحياة الحزبية والبرلمانية.

٥ ـ أن الصراعات الحزبية والشخصية كانت تسيطر على المتغيرات السياسية فى بعض الأحوال أن لم يكن فى معظمها.

٦. ارتفعت حدة المشكلة الإقتصادية تحت ضغط عدد كبير من العوامل من أهمها:

(أ) اعتماد مصر على محصول واحد هو القطن.

(ب) ارتباط الإقتصاد المصرى بالإقتصاد الأجنبى وتذبذبه تبعاً لهذا الارتباط.

(جـ) سيطرة الأسرة المالكة ـ مع طبقة الاقطاع ـ على عوامل الانتاج.

(د) تضييق التعليم بصفة عامة، والتعليم الفنى بصفة خاصة.

(هـ) الغلاء العالمى.

٧ ـ أفرزت الظروف السياسية والإقتصادية السابقة أوضاعا اجتماعية سيئة حيث كان النظام الإجتماعى يقوم على التمايز الطبقى واستئثار طبقة الأقطاع والرأسماليين بالمزايا الإجتماعية والوظائف القيادية وحرمت الطبقات الشعبية من معظم حقوقها وفى مقدمتها حقها فى التعليم.

٨. تلاحقت دعوات المفكرين إلى الإصلاح الإجتماعى وتحقيق العدالة الإجتماعية المفقودة وأثمرت تلك الدعوات المتلاحقة ثمارا كثيرة على طريق النهضة الإجتماعية تمثلت فى:

(أ) النهضة النسائية التى شهدتها مصر حيث احتلت المرأة مركزا بارزا فى قيادة العمل السياسى والشعبى.

(ب) ظهور طبقة العمال كقوة اجتماعية مؤثرة بدأت تمارس ضغوطها على

الحكومات المتعاقبة من أجل كسب مزيد من التشريعات التى تضمن للعمال حياة كريمة.

(جـ) ازدهار الصحافة التى كانت تقاوم الضغوط والمصادرة والسجن من أجل تبنى قضايا فاستلزم هذا قيام أجهزة متخصصة يعهد إليها إدارة المشروعات الجديدة والتنسيق فيما بين المساهمات الحكومية المختلفة(١).

والواقع أن التاريخ المنصف لمصر من بعد عام ١٩٥٢ حتى الآن لم يكتب بعد كما ينبغى له من الحيدة والموضوعية، وقد لاتعدو الكتابات التى ظهرت عن هذه الحقبة كونها مجرد مواكبة خاطفة لوقائع تاريخية، ولايعد هذا نقصاً أو قصوراً من وجهة النظر العلمية التاريخية. فالدول الأكثر تقدماً تحتفظ بوثائقنا زمناً طويلاً يصل - فى انجلترا - إلى ثلاثين عاما حفاظا على أسرار الدولة السياسية والعسكرية. ومع ذلك **فإن التقييم الموضوعى لفسلفة المجتمع المصرى السياسية والإقتصادية خلال المرحلة التى نتعرض لها (١٩٥٢-١٩٧٠) يشير إلى أن التطبيق الاشتراكى ظل معظم هذه المرحلة هو الطابع الغالب على فلسفة المجتمع فى أكثر من مجال:**

ففى المجال السياسى: ظهر التنظيم السياسى الواحد ممثلاً فى هيئة التحرير فالإتحاد القومى ، فالإتحاد الاشتراكى العربى. وكان هذا اللون من ألوان التنظيم السياسى يحاول أن يملأ الفراغ الذى أدى إليه إلغاء الأحزاب السياسية. وقد صدرت قرارات سياسية بتحديد نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى مختلف التنظيمات السياسية والشعبية ثم ما لبث أن أصبح ذلك حقا دستوريا. ولكن الملحوظ خلال هذا التطور السياسى أن المناصب السياسية والتنفيذية كانت تمنح لأهل الثقة لا لأهل الخبرة كما يقول كثير من المؤرخين لهذه لمرحلة.

---

(١) محمود حلمى مصطفى وآخرون، الاشتراكية منهج وأسلوب، ط٢. (أسيوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٢) ، ص ١٦١.

وفى المجال الاقتصادى: تحرر الإقتصاد المصرى من التبعية ، واتجهت سياسة الدولة إلى انتهاج أسلوب اقتصادى حر يهدف إلى التنمية والاعتماد على النفس، وشهدت هذه المرحلة نموا ملحوظا فى التصنيع وخصوصا الصناعات الثقيلة. واستلزم التطبيق الاشتراكى أن تسيطر الدولة على وسائل الانتاج ، وتدعم دور القطاع العام ليصبح على حد تعبير الميثاق هو الركيزة الأساسية للاقتصاد القومى . وفى الوقت نفسه أنشئت مؤسسات نوعية وهيئات عامة تعمل لخدمة الاقتصادى القومى، كما اتجهت سياسة الدولة إلى ترشيد دور القطاع الخاص وتوجيهه إلى خدمة الإحتياجات الوطنية.

غير أن هذه السياسة الإقتصادية لم تفلح فى معالجة حالة التضخم المتزايدة التى عانى منها الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة معاناة محدودة لم تلبث أن تفجرت وزاد معدلها زيادة رهيبة فى السبعينيات حيث تراكمت الديون الخارجية وبخاصة بعد دخول مصر فى حرب اليمن ثم حرب يونيو ١٩٦٧ ثم حرب الإستنزاف مما أدى بها إلى رفع شعارات عسكرية تنادى بتحرير الأرض وإعطاء أولوية للإنفاق العسكرى الذى تزايد بصورة ملحوظة.

وقد كان لهذا كله أثره فى إضعاف الإقتصاد وانخفاض مستوى معيشة الأفراد وتدهور الخدمات المدنية والانشائية إلى حد ما.

وفى المجال الاجتماعى:

تبنت الدولة سياسة تهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق قدر ملائم من التكافؤ الإقتصادى والإجتماعى بين أفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات الإجتماعية والثقافية والصحية والإسكانية وقد تمثلت تلك السياسة فى العديد من الإجراءات التى اتخذتها الدولة مثل قانون الإصلاح الزراعى وقوانين التأميم والحراسات وإنشاء الوحدات المجمعة الريفية والإهتمام بأن تكون القرية وحدة انتاجية أساسية.

كما تمثلت أيضا فى تعميم التعليم العام والتوسع فيه وتحقيق المجانية فى التعليم العالى.

ويمكن تتبع فلسفة المجتمع المصرى التى واكبت هذه المرحلة خلال الوثائق الثورية التى صدرت خلالها ممثلة فى الدستور المؤقت ١٩٥٦ والميثاق الوطنى ١٩٦٢ وبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، ومن الواضح أن لكل من هذه المواثيق ظروفاً تاريخية كانت وراء إصداره وعلى الرغم من تحفظ بعض المؤرخين والباحثين حول جدوى كل منها فانها فى النهاية تعكس فلسفة المجتمع كما يعبر عنها النظام الحاكم ، وسوف يعود الباحث إلى تبيان بعض هذه النقاط بالتفصيل عند الحدث عن أسس الإلتزام التربوى فى وسائل الإعلام فى الفصل القادم.

ثالثاً: المرحلة الثالثة من ١٩٧٠-١٩٨٠:

فى يونيو ١٩٦٧ حدثت الهزيمة العسكرية التى دفعت مصر إلى طريق جديد من العمل الوطنى والسياسى، وبدأت عمليات النقد الذاتى تظهر فى الأفق حيث صدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ معبراً عن إيمان القيادة السياسية بضرورة تغيير كثير من أساليب التفكير والعمل السائدة. كما بدأت عملية إعادة بناء القوات المسلحة المصرية. وأسفرت تلك الأحداث عن تعرية الواقع الإعلامى الذى عمد كثيرا إلى تزييف الحقائق. ثم توفى جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وفى أكتوبر من العام نفسه تولى أنور السادات حكم مصر حيث شهدت البلاد أسلوباً مختلفاً للحكم إلى حد كبير.

ويمكن بلورة أهم ملامح المرحلة الثالثة (١٩٧٠-١٩٨٠) فيما يلى:

١. صدور الدستور الدائم فى سبتمبر ١٩٧١م ثم العمل به حتى إدخال بعض التعديلات عليه فى مايو ١٩٨٠م.

٢ ـ اتخاذ بعض الإجراءات التى يمكن النظر إليها على أنها تراجع جزئى محدود عن التطبيق الإشتراكى مثل: إلغاء الحراسات والتأمينات وما صاحب ذلك من

الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين والغاء الرقابة تدريجيا على الصحف والكتب مما سمح بقدر كبير من الحرية الفكرية.

٣ ـ ظهور الأخذ بالإشتراكية الديمقراطية كفلسفة للدولة وما صاحب ذلك من إتجاه تدريجى نحو الغرب مقابل تدهور تدريجى فى العلاقات مع الاتحاد السوفيتى بنحو خاص.

٤ ـ تبنى سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتزايد عمليات تشجيع الإقتصاد الحر (كإعلان مدينة بورسعيد منطقة حرة) وتدعيم القطاع الخاص وافتتاح كثير من البنوك ونشوء كثير من الشركات والمؤسسات الخاصة مما أثر على القطاع العام بشكل ملحوظ ظهر فى تصريحات المسئولين.

٥ ـ إلغاء التنظيم السياسى الواحد والأخذ بنظام تعدد الأحزاب وقد تم ذلك على مراحل بدأت بتقديم رئيس الجمهورية لما سمى فى ذلك الوقت بـ «ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى» ثم اعلان قيام ثلاثة منابر داخل الإتحاد الإشتراكى العربى هى: اليمين واليسار والوسط. ثم تحولت المنابر الثلاثة إلى أحزاب. ١٩٧٦ أضيف إليها عام ١٩٧٨ حزف الوفد الجديد. ثم حزب العمل الإشتراكى ١٩٧٨ أيضا.

٦ ـ التحول السياسى من الخيار العسكرى بعد انتصارات عام ١٩٧٣ إلى البحث عن السلام الذى انتهى بتوقيع معاهدة بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩.

٧ ـ التوسع فى نظم التأمين الصحى ودعم العلاج المجانى فى المستشفيات الحكومية وتشجيع صناعة الدواء المصرى.

٨ ـ مد مظلة التأمينات الإجتماعية لتشمل عددا كبيرا من الطبقات المعدمة التى ستظل بمظلة التأمينات الاجتماعية فى مواجهة الإرتفاع المتزايد فى نفقات المعيشة.

٩ . المحاولات المتعددة لتدارك آثار الأخذ بنظام الإقتصاد الحر، وتمثل ذلك فى المعالجات المستمرة لأوضاع الموظفين الحكوميين المادية التى تدهورت إلى حد ملحوظ.

غير أن المتأمل للتطور السياسى للدولة بوجه عام ـ بعد سنة ١٩٥٢، يلحظ أن السلطة التنفيذية ممثلة فى رياسة الجمهورية والوزارة الحاكمة كانت ذات قوة وهيمنة كبيرة «فهى أقدم السلطات تاريخياً، وهى تتميز ببنائها، ومستوياتها المتعددة وما تتصف به العلاقات داخلها من الخضوع الرئاسى. وهى بهذا الشكل تولت ـ فى غيبة ما عداها من السلطات والتنظيمات الشعبية ـ أمر التغييرات الإجتماعية والسياسية(١).

وحتى بعد صدور دستور ١٩٥٦، والميثاق الوطنى ١٩٦٢، وبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، ثم الدستور الدائم ١٩٧١. وعلى الرغم من كل النصوص التى كانت تتضمنها هذه المواثيق وتنص على الفصل بين السلطات الثلاث. فأن واقع الأمر كان يؤكد دائما تميز السلطة التنفيذية من السلطتين الأخريين: القضائية والتشريعية.

٢.المتطلبات التربوية لتلك الفلسفة:

من البديهى القول بأن التغيرات السياسية والاقتصادية فى أى مجتمع تنعكس على البناء الاجتماعى نفسه، فتتغير المكانات الاجتماعية، وتتغير الأدوار الاجتماعية تبعا لتغير المكانات. وهنا يبرز التعليم عاملا مؤثرا فى التغيير الاجتماعى الحادث.

وقد حدثت التطورات السياسية والاقتصادية التى عرضتها الصفحات السابقة فى مصر بشكل متلاحق، أدى إلى تغيير المجتمع المصرى حيث انتقل ـ

(١) طارق البشرى: «اعادة تنظيم الدولة ومشاكل البناء الديمقراطى»، مجلة الطليعة (القاهرية) عدد يناير ١٩٧٢. ص ٤٠.

على حد تعبير أحمد زكى صالح . من مجتمع زراعى بحت إلى صورة أخرى من المجتمع الزراعى الصناعى، ومن مجتمع عشوائى الإنتاج إلى مجتمع له خطة تنمية، ومن مجتمع تنافسى إلى مجتمع تعاونى، ومن مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم نام»(١).

ومن الملاحظ أن أحمد زكى صالح استعمل عددا من التعبيرات الواسعة المدلول والتى يمكن إثارة الجدل حولها مثل استعماله كلمة «مجتمع له خطة تنمية» وكلمة «مجتمع متقدم نام». وليس المجال متسعا للجدل حول هذه الاستعمالات فى هذا المكان. وإنما تكفى الإشارة إلى التحفظ فى استعمال هذه الألفاظ. وتبقى من كلام أحمد زكى صالح اشارته إلى التغير الايجابى الذى حدث فى المجتمع المصرى وبخاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وقد كان على التربية أن تلبى الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع خلال مراحل التطور المختلفة، وذلك «لأن التربية هى أداة المجتمع ووسيلته فى صنع المواطن الصالح الذى يتمتع بالتكيف والإنسجام مع نفسه أولا ومع أسرته ومع مجتمعه الأكبر»(٢).

وقد برزت المتطلبات التربوية لفلسفة المجتمع خلال الخطط الخمسية التى ظهرت فى الستينات وما تلاها. وليس المقصود هنا أن الدولة قامت فقط بتغيير المناهج لتلائم ما تؤمن به القيادة السياسية، بل إنها حاولت أن تترجم ما تنادى به من أفكار سياسية واقتصادية إلى واقع اجتماعى يمكن ملاحظته فى النظام التربوى والتعليمى السائد. ومن أهم التغييرات التى شهدها النظام التعليمى تطبيقا للفلسفة السياسية.

---

(١) أحمد زكى صالح. الأسس النفسية للتعليم الثانوى. (القاهرة. دار النهضة العربية ١٩٧٢). ص٣٢٢.

(٢) عبد الرحمن عيسوى، دراسات سيكلوجية. (القاهرة: دار المعارف. ١٩٨١)، ص ٣٨٨.

١. تكافؤ الفرص التعليمية:

يعرف حسن الفقى تكافؤ الفرص التعليمية بأنه مصطلح يعنى توفير فرص تعليمية متكافئةلتنمية قدرات واستعدادات كل فرد إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه القدرات والإستعدادات بصرف النظر عن الأحوال المادية أو المستوى الإجتماعى والإقتصادى للفرد(١).

ويعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية فى التربية المعاصرة، حيث ظهر لأول مرة فى مصر فى تقرير الهلالى باشا حين كان ويزراً للمعارف فى وزارة الوفد (١٩٤٢ - ١٩٤٤) وكان الوفد آنئذ يمثل الأغلبية الشعبية ويسعى إلى تحقيق آمالها، فتمكنت تلك الوزارة من تحقيق مجانية التعليم الإبتدائى بفضل جهود طه حسين الذى كان مستشاراً فنياً للهلالى باشا فى ذلك الحين ثم تمكنت من تحقيق المجانية فى التعليم الثانوى والفنى عام ١٩٥١م.

وفيما تلا عام ١٩٥٢ بدأت الدولة تتخذ لنفسها سياسة جديدة بعد ما أستقلت مصر فتحققت المجانية بشكل أوسع وأصبح التعليم الإبتدائى إلزامياً بصدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦م.

وقد عنى كثير من الباحثين التربويين بمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم فى مصر فى الوقت الراهن. ومن أبرزهم مصطفى درويش الذى قدم دراستين تناولت احداهما ديمقراطية التعليم الجامعى(٢) حيث توصل من هذه الدراسة إلى أن أبناء جميع طبقات المجتمع ممثلون تمثيلاً مناسباً فى مختلف كليات جامعة أسيوط. وتناولت الدراسة الثانية(٣) الفرص التعليمية المتاحة لأبناء عمال

---

(١) حسن الفقى. تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة، مجلة العلوم الاجتكاعية (الكويتية) ك١١. ع٤. ديسمبر ١٩٨٣. ص ٣٠٢.

(٢) مصطفى درويش. ديمقراطية التعليم الجامعى. (أسيوط: كلية التربية بأسيوط ١٩٧٨).

(٣) مصطفى درويش. تعليم أبناء عمال الصناعة فى بعض محافظات الوجه القبلى: (أسيوط: كلية التربية بأسيوط، ١٩٧٧).

الصناعة فى بعض مصانع نجع حمادى بمحافظة قنا، ومحافظة أسيوط، وأثبتت استفادة أبناء العمال.

غير أن دراسات عديدة أشارت إلى أن التوسع فى التعليم لم يستطع حتى الآن تلبية الطلب الإجتماعى على التعليم لأسباب كثيرة فى مقدمتها الإنفجار السكانى المتزايد مع ثبات الأبنية والإمكانات المدرسية مما جعل البعض يفكر فى إعادة النظر فى هذا التوسع التعليمى الحالى وشهدت وسائل الإعلام المصرية مساجلات عديدة بين الداعين إلى الإبقاء على تكافؤ الفرص للإعتبارات السابقة كالإنفجار السكانى وضيق الإمكانات المدرسية بالإضافة إلى ضعف مستوى الخريجين وما تثيره بعض وسائل الاعلام عن فائض الخريجيين والبطالة المقنعة والأمية الثقافية وغيرها. وبعيداً عن دوافع هذه المساجلات يظل تكافؤ الفرص التعليمية صدى تربوياً لفلسفة المجتمع المصرى السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ويظل أيضا بحاجة إلى دراسات علمية مكثفة تستهدف ربط التوسع الكمى والنوعى فى التعليم بقضايا المجتمع الأساسية.

.الاتجاه إلى محو الأمية:

من المتطلبات التربوية الملحة التى بدا أنها يجب أن تواكب الفلسفة السياسية والإقتصادية للمجتمع المصرى. محو الأمية، ذلك أن الأمية تعد من أشد التحديات ضراوة فى دول العالم الثالث. فهى تتركز فى فئات العمر المنتجة. ونظرا لأن الأميين يشاركون فى كثير من مواقع العمل فى الميادين المختلفة، فقد أصبحت عملية محو الأمية مهمة حيوية لتحقيق التنمية الشاملة(١).

كما أن إشتراكية الثقافة والتعليم. وهى هدف من أهداف الفلسفة الإجتماعية السائدة. لايمكن أن تصل إلى جميع أفراد الشعب على حين

(١) ثابت كامل حكم، أضواء على مشكلة الأمية وتعليم الكبار فى الدول العربية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٢). ص ١٤.

يمثل الآميون الكبار الذين فاتهم التعليم قطاعا كبيراً يصل إلى حوالى ٦٥٪ من سكان الجمهورية(١).

وترتبط الأمية ارتباطا وثيقا بالمشكلة الصحية. فإذا نظرنا إلى توزيع نسبة الأمية ونسب الوفيات فى أنحاء العالم، وبخاصة بين الأطفال وجدنا أن المناطق التى ترتفع فيها نسبة الوفيات هى التى تنتشر فيها الأمية نظراً لأن الأمية تؤدى إلى تناقص قدرة الفرد على تأمين المواد الغذائية الأساسية لجسمه، أو دفع نفقات العلاج. فضلاً عن الجهل بالتعليمات الصحية.

ولما كانت الفلسفة السياسية والإقتصادية للمجتمع المصرى تهدف أساساً إلى تحرير إرادة الانسان وتمكينه من ممارسة حقوقه السياسية والإقتصادية، ورفع مستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له، فقد أصبحت عملية محو الأمية مطلباً تربوياً قومياً من المطالب الأساسية لتلك الفلسفة، ومن هنا تلاحقت دعوات المفكرين والكتاب ورجال السياسة إلى ضرورة أن تتبنى الدولة سياسة واضحة لمحو الأمية.

تقدم الإذاعة المصرية بعض البرامج الخاصة بمحو الأمية كما تصدر فى مصر مجلة بعنوان «تعليم الجماهير» تنشر أحدث الأبحاث فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار فى الدول المختلفة، إدراكا لحقيقة أن الوقوف على تجارب الآخرين فى مجال مل. هو أول الطريق فى هذا المضمار الذى يستهدف ـ فى النهاية ـ دعم خطط التنمية بالعامل البشرى الكفء.

٣. التعليم وسيلة المجتمع لتحقيق الوحدة الثقافية:

إن تباين ثقافات الأفراد فى المجتمع الواحد قد يخلق توترات إجتماعية

---

(١) إبراهيم عصمت مطاوع. التربية من أجل المجتمع الاشتراكى. صحيفة التربية (القاهرة العدد الثانى. السنة ١٩، يناير ١٩٦٧) ص ١٠.

وفروقاً ثقافية تهدد البناء الإجتماعى، وقد يرجع التباين فى ثقافات الأفراد إلى عوامل شخصية كمستوى ثقافة الفرد، والهجرة، والمستوى الاقتصادى.. الخ.

وقد يرجع إلى عوامل إجتماعية ترتبط بفلسفة المجتمع السائدة من حيث الحرية والديمقراطية وغير ذلك.

ومن هنا فإن توحيد النظام التعليمى - مع التخطيط العلمى السليم - يحقق التجانس الثقافى بين أفراد المجتمع الواحد، ويكفل للمجتمع وحدة ثقافية وإنسياباً فى العلاقات بين الأفراد بما يحقق الأمن والاستقرار.

وعقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا، بدأ بعض المفكرين ينادى بضرورة الإتجاه نحو البناء، وتوفير حياة كريمة للشعب تناسب ما حظى به من استقلال سياسى. وقد نادى طه حسين فى ذلك الحين بضرورة إشراف الدولة على كافة أنواع التعليم لضمان أحد أدنى مشترك من الثقافة القومية للشباب (مستقبل الثقافة فى مصر، ١٩٣٨م).

ثم حظت الدولة أول خطوة جادة فى هذا الصدد حينما صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ على يدى طه حسين وزير المعارف آنئذ ليقضى بإلغاء الإزدواج فى تعليم المرحلة الأولى. ثم صدر القانون رقم ٢١٠لسنة ١٩٥٣ ليلغى رياض الأطفال كمظهر أخير من مظاهر التفرقة الإجتماعية فى التعليم. وبدأت الدولة حين أخذت بالمنهج الاشتراكى فى تحقيق المساواة فى كافة أنواع التعليم الإبتدائى والمتوسط والعالى كتطبيق لفلسفتها الاشتراكية وكضرورة من ضرورات التغيير الإجتماعى المنشود.

ويرى محمود السيد سلطان أن المجتمع هو مجموعة النظم الإجتماعية المتفاعلة والمرتبطة إرتباطاً عضوياً، والثقافة هى المحتوى الداخلى لهذا الاطار التنظيمى وتفرعاته، فالمجتمع هو البناء ، والثقافة هى من يسكنون هذا

البناء[1]. وعلى ذلك فأن الإنسجام بين الوحدات الجزئية المكونة لثقافة المجتمع عامل حاسم فى بقاء المجتمع واستقراره واستمراره . ومن الواضح أن النظم التعليمية هى الوسيلة المثلى لتحقيق هذا الانسجام بما يجعلها ضرورة تنبثق من فلسفة المجتمع المصرى التى تتبنى مفاهيم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاستقرار كدعائم لابد من وجودها ورعايتها للإنطلاق إلى غايات المجتمع التنموية، وأهدافه القومية.

٣. دور وسائل الاعلام فى دعم فلسفة المجتمع فى بعض الدول الأخرى:

من البديهى أن يكون هناك نوع من الترابط المقصود بين فلسفة الإعلام السائد وفلسفة المجتمع الذى يقوم فيه هذا النظام الإعلامى. وتختلف نظرة الدولة إلى وظائف الإعلام التقليدية بإختلاف الفلسفة السياسية والإقتصادية من دولة لأخرى والإعلام التربوى جزء من الإعلام العام يخدم. ضمنياً . فلسفة المجتمع السائدة. بل إن كثيرا من الأنظمة الحاكمة تعتمد على أجهزة إعلامها فى تربية الشعوب وتعليمها وإقناعها بفلسفة النظام السياسى السائد.

ففى الإتحاد السوفيتى تقوم الصحافة مثلا بدور أساسى فى عملية الإثارة، «أى تحريض الجماهير على العمل من أجل التغيير ودحض الأفكار البورجوازية والتعريف بالفكر الإشتراكى العلمى. «كما أن من وظائفها الأساسية تثقيف الجماهير وصياغة فكرها السياسى والإجتماعى صياغة جديدة. ويدل على ذلك أن الإتحاد السوفيتى يصدر ٧٣٠٧ صحيفة ومجلة لطبع ٢٦٠ مليون نسخة كما تولى الدولة السوفيتية عناية كبيرة للصحافة المحلية فى كل منطقة من

---

(١) محمود السيد سلطان. مقدمة فى التربية. الطبعة الرابعة (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٩) ص ٥٨.

مناطق جمهورياتها، فتصدر فى جمهورية أوزبستان وحدها مثلا ٢٥٠ صحيفة ومجلة توزع ٥ مليون نسخ(١).

وبما كانت طبيعة نظام الحكم القائم فى الإتحاد السوفيتى الذى يعتنق الفلسفة الشيوعية التى تتبنى نظرية خاصة من نظريات الإعلام ربما كان ذلك وراء هذه الإهتمامات الملحوظة بوسائل الإعلام بوصفها سلاحاً أساسياً وضرورياً فى يد الدولة يدعم ما سواه من وسائل تحاول بها الدولة بناء كوادر شبابية تحمل مبادئ الشيوعية وتبشر بها. ويظهر ذلك فى اهتمام الدولة بما يسمى «التعليم خارج الفصول» و«التعليم خارج المدرسة» حيث تعد الدولة حلقات تعليمية عامة وحلقات فنية وحلقات للعمل والصناعة» بقصد مواجهةميول التلاميذ ونواحى اهتمامهم المختلفة»(٢).

وفى بلغاريا يقوم الإعلام والتعليم بدور أساسى فى دعم فلسفة المجتمع البلغارى حيث تؤمن الدولة ممثلة فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البلغارى، بأن تطور وعى الجماهير «يمثل شرطا جوهريا للتطور الإجتماعى التقدمى المطرد، كما أن التطور الاجتماعى يعد أيضاً عاملاً هاماً وقوياً فى تطوير وعى الجماهير. ومن ثم فإن كل تقرير أو مقال مهما كان موضوعه يجب أن يكون له دافع سياسى واضح ومميز يربط موضوع المقال بسياسة الحزب ويحدد له مكاناً فى البناء المتماسك للمجتمع الجديد»(٣).

---

(١) حسين شعلان. أجهزة الاعلام والمجتمع. مجلة الطليعة (القاهرية) العدد ١٢، لسنة ٦، ديسمبر ١٩٧٠، ص ١٢٩، ص ١٣٠.

(٢) ى. ن. ميدنسكى. التعليم العام فى الاتحاد السوفيتى. (القاهرة: الاتحاد المصرى للطباعة، ١٩٥٨) ص ٩٠.

(٣) جورجى بوكوف. الصحافة والوجدان الاشتراكى. مجلة دراسات اشتراكية (القاهرة) السنة (٣)، العدد (١٢)، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٧٣.

يقول جورجى بوكوف ـ عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البلغارى ورئيستحرير بعض صحف الحزب:

«أن التأثير التربوى للعروض الإخبارية النقدية يجعلها لا تقتصر على فضح واقعةسلبية وإلغائها، ذلك لأن التربية الطبقية فى البيئة الاشتراكية تتضمن أيضاً فهماً سليماً لطبيعة ونشأة الوقائع السلبية والعمل على معالجتها.. أن التأثير التربوى للنقد رهن بفعاليته فإذا كان النقد لا طائل تحته ينتهى أمره بمجرد كتابته ونشره دون أى متابعة، فأن يصبح عملا غير منتهج»(١).

ويحدد الحزب الشيوعى فى بلغاريا مساهمة الصحيفة وغيرها من وسائل الإعلام الأخرى فى التربية الأيدلوجية للجماهير. ومتابعة تقارير ومحاضرات اجتماعات اللجنة المركزية للحزب تعطى مؤشرا لإهتمام الحزب بضرورة الوصول إلى تقويم كامل مستمر للتأثير التربوى والتعليمى لوسائل الإعلام فى المجتمع الاشتراكى فى بلغاريا.

وفى الدول العربية شهدت وسائل الإعلام منذ الخسينيات طفرة كبيرة من حيث الكم والى حد ما من حيث الكيف، وكان تطور وسائل الإعلام مرتبطاً بجهود الدول العربية المكثفة للإسرع بجهود التنمية القومية فى شتى المجالات من ناحية. ومن ناحية أخرى ارتبط هذا التطور بالتزايد السريع والضخم فى الموارد الاقتصادية فى المنطقة العربية. ومن ناحية ثالثة ارتبط ذلك بالصراعات الدولية والمنافسات المحلية على توجيه أحداث المنطقة والسيطرة عليها(٢). وهذا الإرتباط بين الأحداث السياسية والاقتصادية فى المنطقة العربية، وبخاصة بعد

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠.

(2) Sohair Barakat, Mass Communication Media in the Arab World: 1950-1976, Journal of the Social Sciences (Kuwait An overiew University), April.1979.

تزايد حركات التحرر السياسى منذ بداية الخمسينيات، يعطينا ضوءاً كاشفاً لمدى مواكبة الإعلام العربى للتطور السائد دولياً فى مجال الإعلام وحرص كثير من الأنظمة العربية على مواكبة هذا التطور برغم ما يسود ـ معظم هذه التجارب من تعثر، ووقوع فى براثن السيطرة الايديولوجية على مختلف وسائل الإعلام.

من العرض السابق يبدو واضحا أن وسائل الإعلام تقوم بدور بارز فى دعم فلسفة المجتمع الذى توجد فيه تلك الوسائل. كما يبدو واضحاً أيضاً أن الدول تدرك أهمية هذا الدور الإعلامى فتضع لنفسها سياسات إعلامية تستهدف تحقيق هذا الدور بمختلف الأساليب التى تلائم الفلسفة التى تتبناها تلك المجتمعات وتحاول وضعه موضع التطبيق وفى السطور القادمة يناقش الباحث فى ضوء هاتين الحقيقتين دور الإعلام التربوى فى دعم فلسفة المجتمع المصرى التى بدأ هذا الفصل بعرضها.

٣.دور الاعلام التربوى فى دعم فلسفة المجتمع المصرى:

عرضت السطور السابقة لفلسفة المجتمع المصرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ثم ألمحت إلى دور الإعلام فى دعم فلسفة بعض المجتمعات الأخرى، وعلى هدى من ذلك ستحاول السطور القادمة التعرف على أهداف الإعلام التربوى فى مصر، وبعبارة أخرى التعرف على دور الإعلام التربوى فى دعم فلسفة المجتمع المصرى.

وبدءا يمكن القول بأن هناك خيطا رقيقا يفصل بين دورين يمكن أن تقوم بهما أجهزة الإعلام وهما: الإقناع والسيطرة، ويقتضى ذلك بداهة التفرقة بين الإعلام بوجه عام والإعلام التربوى بوجه خاص، فى دعم فلسفة المجتمع.

وجوانب التفرقة بينهما من وجهة نظر الباحث كثيرة من أهمها:

١ ـ السلطة.

٢ ـ الرسالة.

٣ . الطبيعة الإعلامية وما يتبعها من امكانات مادية وبشرية.

فمن حيث السلطة يخضع الإعلام بوجه عام لسلطة الدولة خضوعاً مباشراً كما هو الحال فى الإذاعة والتليفزيون حيث يداران عن طريق وزارة الإعلام، وخضوعاً غير مباشر كما هو الحال بالنسبة للصحافة التى ينص القانون على أنها سلطة شعبية تدار عن طريق مجلس إدارة لكل مؤسسة صحفية.

أما الإعلام التربوى فإنه يخضع لسلطة الدولة خضوعاً مباشراً فيما يتعلق بالإعلام التربوى الإذاعى والتليفزيونى، أما الإعلام التربوى الصحفى فإنه يخضع خضوعا مباشراً للإتحادات والروابط التى تتولى شئون إصداره فمثلا تصدر مجلة الرائد عن نقابة المعلمين وتصدر صحيفة التربية عن رابطة خريجى كليات ومعاهد التربية، وتلك الإتحادات والروابط وأن كانت تخضع للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى ينظم عمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة فإنها تتمتع بقسط لا بأس به من الحرية فى ممارسة نشاطاتهاوالتعبير عن رسالتها.

ومن حيث الرسالة، يهتم الإعلام بوجه عام بوظائفه التقليدية وقد سبق الحديث عنها وهى الإعلام والترفيه والتثقيف فى حين يرمى الإعلام التربوى إلى خدمة عملية التربية بجوانبها المتعددة، وخدمة عناصر العملية التعليمية على أكمل وجه، فهو أكثر تقيداً من الإعلام بمعناه العام.

وأما من حيث الطبيعة الاعلامية، فأن الملاحظ أن الإعلام بوجه عام لديه من الإمكانات الفنية والبشرية ما يفوق الإعلام التربوى لأسباب عديدة منها: أن طبقة المستقبلين أوسع، مما يستوجب التنويع فى استخدام وسائل التشويق والإثارة لمخاطبة اهتمامات فئات إجتماعية تتفاوت فى المستويات الثقافيةوالإجتماعية والإقتصادية أيضا كما أن الهدف التجارى وارد بالنسبة لطبيعة أجهزة الإعلام العامة مما يجعلنا أكثر حرصاً على الكسب والإنتشار

واجتذاب الجماهير وفى الناحية الأخرى نجد الإعلام التربوى أكثر التزاماً برسالته. ويخاطب فئات محدودة وتكاد تكون متساوية أو متقاربة فى مستوياتها الثقافية والإجتماعية والهدف التجارى ليس وارداً فى حسبان الإعلام التربوى.

ومن ذلك يمكن استنتاج:

١ ـ أن الإعلام بوجه عام يمتلك قدرة أكبر على خدمةفلسفة المجتمع من الإعلام التربوى بما هو متاح له من امكانات وسلطة.

٢ ـ أن الإعلام التربوى مقيد برسالته وبضيق امكاناته (المادية والبشرية والفنية).

٣ ـ أن الإعلام التربوى برغم ذلك مطالب أكثر من الإعلام بمعناه العام بخدمة فلسفة المجتمع لأن هذا المطلب يقع موقع الصدارة من أهداف التربية نفسها.

وفى هذا المجال يقول محمود سلطان:

إن وسائل الإعلام فى العصر الحديث تعتبر من أهم الوسائل التربوية حيث تقدم مواد علمية وثقافية متنوعة.. وتعتبر من الوسائط التربويةالشيقة فهى تجذب الناس من مختلف الأعمار ومن الجنسين وهى أداة هامة من أدوات التربية المستديمة ومن أدوات النهوض بالمجتمعات ثقافيا.(١)

والسبيل إلى التأكد من ذلك يمكن إلتماسه فى المادتين الأوليين من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة(٢). على سبيل التمثيل. حيث تنص المادة الأولى على أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الرأى العام وآسهاماً فى تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير وذلك فى أطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة. وتنص المادة الثانية على أن حرية

---

(١) محمود السيد سلطان. مرجع سابق. ص ١١٦.

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات. القانون رقم ١٤٨ لسنة ٨٠ ص ١٩.

الصحافة تستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة. الخ. فهذان النصان دليل على أن دعم فلسفة المجتمع رسالة صريحة ومباشرة لأجهزة الإعلام وأن لم تكن هى الرسالة الأساسية كما هو واضح من النص الأول. وما يقال عن الصحافة يقال عن غيرها.

غير أن الملحوظ بصفة عامة أن مراقبة أداء وسائل الإعلام الهامة لرسالتها - ومنها جانب تربوى - لا تتحقق على الوجه الأكمل، والفصل القادم سيتعرض لذلك ميدانياً بل أن الطابع السياسى يغلب على الرقابة، فقد تمنع الرقابة على الأفلام - مثلاً - فيلماً معيناً لإنطوائه على أشياد تتعارض مع سياسة الدولة، بينما تجيز فيلماً ذا أحداث تخدش الحياء الإجتماعى، أو تثير الحقد الاجتماعى بين الطبقات، أو تمس بالسخرية فئة معينة من فئات المهنيين أو الحرفيين.

وانطلاقا من هذه النقطة، ينبغى أن تكون التفرقة بين دور الإعلام بوجه عام والإعلام التربوى بوجه خاص، فى دعم فلسفة المجتمع.

وفى تصور الباحث، أن الإعلام بوجه عام، يجب أن يقوم بدور يغلب عليه الطابع السياسى مع عدم إغفال بقية الطوابع الإجتماعية والإقتصادية.

بينما يجب أن يقوم الإعلام التربوى بوجه خاص، بدور يغلب عليه الطابع الإجتماعى مع عدم الإخلال بالنواحى السياسية والإقتصادية فى فلسفة المجتمع. ومن هنا تنتقل وظيفة الإعلام من «السيطرة» و «التبرير» إلى «الحوار» و«الاقناع» بشكل يحقق الوحدة الثقافية، ويدعم النظام الإجتماعى تحقيقاً وتدعيماً كاملين.

وقد حدد زيدان عبد الباقى أهداف المجتمع من وسائل الإعلام فى:(١)

١ - فهم ما يحيط بالناس من ظواهر ووقائع.

٢ - تعلم مهارات واكتساب استعدادات جديدة.

(١) زيدان عبد الباقي. علم النفس الاجتماعي في الحالات الاعلامية. (القاهرة: مكتبة غريب. (١٩٧٨). ص ٢١٧.

٣ ـ الإستمتاع والإسترخاء والتخلص من توترات الحياة.

٤ ـ الحصول على معلومات جديدة لتنمية المجتمع.

كما حدد الدور الوظيفى للإعلام فى ضوء مقتضيات علم النفس الإجتماعى فى:

١ ـ مقاومة الشائعات والقضاء عليها.

٢ ـ القضاء على المعوقات الثقافية.

٣ ـ إبراز الشخصية القومية.

والواضح أن زيدان عبد الباقى يتحدث فى تحديده السابق عن الإعلام بوجه عام ولم يحدد أهدافاً للإعلام التربوى على الخصوص، كما أنه لم يحدد دوراً وظيفياً للإعلام التربوى. مما يجعل الباحث فى حاجة إلى وضع تصور مستقل للإعلام التربوى كموجه من موجهات السلوك الإجتماعى، وكدعم لفلسفة المجتمع المصرى.

ويستند الباحث فى تصوره لأهداف الإعلام التربوى إلى أساسيين:

الأساس الأول: هو الوظائف التقليدية لوسائل الإعلام كما أجمعت عليها الدراسات الإعلامية المنشورة.

الأساس الثانى: يتمثل فى المقومات الأساسية للمجتمع المصرى كما وردت فى الدستور الدائم الذى صدر عام ١٩٧١.

أولاً: أهداف أجهزة الإعلام بوجه عام كما حددها بعض الباحثين(١):

١ ـ الإعلام

٢ ـ التعليم

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

ـ جيهان أحمد رشتى، الأسس العلمية لنظريات الاعلام، (القاهرة: دار الفكر العربى سنة ١٩٧٥) ص ٥٤.

٣ ـ الترفيه

٤ ـ الإقناع

وهى عند باحث آخر(١):

١ ـ التوجيه وتكوين المواقف والإتجاهات.

٢ ـ زيادة الثقافة والمعلومات.

٣ ـ تنمية العلاقات وزيادة التعارف.

٤ ـ التسلية والترفيه.

٥ ـ الإعلان والدعاية.

وهى عند ثالث(٢):

١ ـ توفير معلومات عن الظروف المحيطة بنا.

٢ ـ نقل التراث الثقافى من جيل إلى جيل.

٣ ـ الترفيه عن الجماهير.

٤ ـ مساعدة النظام الاجتماعى وتحقيق الإتفاق بين أفراد المجتمع الواحد.

والملاحظ على التصنيفات السابقة أنها تلتقى جميعا عند عدد من المحاور الأساسية الثلاثة الآتية:

١ ـ التوجيه.

٢ ـ الترفيه.

٣ ـ حفظ النظام الإجتماعى.

---

(١) سامى ذبيان، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) محمد سيد محمد، الاعلام والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

وتختلف تلك التصنيفات بإختلاف مشارب الباحثين وأهداف بحوثهم ومن هذا المنطلق يهدف الباحث إلى وضع تصوره لأهداف محددة للإعلام التربوى تنبثق من طبيعة البحث الحالى وذلك فى ضوء المقومات الأساسية للمجتمع المصرى كما حددها الدستور وتتلخص فى:

١.المقومات الإجتماعية والخلقية:

(أ) التضامن الإجتماعى.

(ب) تكافؤ الفرص.

(جـ) الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

(د) رعاية الأخلاق وحمايتها وتلتزم الدولة بذلك.

(هـ) العمل حق وواجب وشرف تكلفة الدولة وتقدر الممتازين فيه.

(و) إحترام الشهداء والمصابين والمحاربين وزوجاتهم وأبنائهم.

(ز) توفير الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية.

(ح) إعتبار التعليم حقاتكلفة الدولة لكل مواطن ومحو الأمية واجباً وطنياً.

٢.المقومات الاقتصادية:

(أ) تنظيم الإقتصاد القومى وفق خطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة.

(ب) سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج.

(جـ) رعاية حقوق العمال والفلاحين وتمثيلهم فى مختلف القطاعات الإقتصادية.

(د) دعم القطاع ورعاية المنشآت التعاونية وتشجيعها.

(و) كفالة العدالة فى النظم الضريبية(١).

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٨٠. الباب الثانى. الفصل الأول ص٢. ص ٣. الفصل الثانى ص ٤. ص ٥.

من تحليل ما سبق يستخلص الباحث الأهداف التالية للإعلام التربوى:

١. تأييد الإلتزام الخلقى والتربوى فى محتوى وسائل الإعلام:

وذلك من خلال خلق رقابة فعالة على الصحف والاذاعة والتليفزيون والمسرح تتكون عن طريق التعيين بواسطة السلطات المختصة على أن يمثل التربويون فى لجان الرقابة هذه بالنصف على الأقل والإحتجاج على هذا بأن الرقابة قيد على الحرية مردود عليه بأن رعاية الأخلاق العامة واجب تكلفت به الدولة فى الدستور فضلاً عن كونه مطلباً جماهيرياً، فالرقابة - الخلقية بالدرجة الأولى - على المحتوى الإعلامى ليست قيداً على حرية، الإبداع، فحكم الإنسان لنفسه - فى رأى سبينوزا - هو أسمى ما ينشد من حرية، كما أن الحرية ترتبط بالسلوك من الوجهة الأخلاقية(١).

٢. الإتجاه إلى تحقيق الضبط الإجتماعى عن طريق الإقناع:

يجب أن تكون وسائل الإعلام التربوى - العامة والخاصة - مدركة لوظيفتها التربوية وهذا يقتضى أن تلتمس تلك الوسائل السبل الراقية التى تؤكد إحترام إنسانية الفرد وتقدير حسه الإجتماعى تقديراً واعياً، فالإستخفاف بعقلية الجماهير، واللجوء إلى التبريرات الساذجة أو تجاهل وقائع معينة، وتكثيف الأضواء حول أحداث أو أشخاص لأغراض خاصة أو غير مقبولة جماهيرياً، كل هذه الممارسات تؤدى إلى إفقاد الجماهير الثقة بوسائل إعلامها، ومن هنا يؤكد التربويون دائما ضرورة أن تكون وسائل الإعلام مكملة لرسالة التربية والتى تتضمن تأكيد احترام قدرات الفرد، وغرس الثقة بين الإنسان وأخيه الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فان اتجاه وسائل الإعلام إلى تحقيق الضبط والنظام الإجتماعى عن طريق التفخيم فى السلطات، والتلويح بالقوانين والإجراءات

---

(١) أحمد أمين، زكى نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، جـ١. (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٦، ص ١٦٦.

القمعية. كل هذا يذهب أراج الرياح. كما أن إنتهاج هذه الأساليب يتيح لنا الحكم على وسائل الإعلام التى تنتجها بأنها غير تربوية، ذلك أن السلوك التربوى «اختيارى» فى بعض جوانبه، ومن هنا يلزم أن يكون السبيل إليه مبنياً على الإقناع بالدرجة الأولى.

٣. الإرتقاء بجميع مجالات المعرفة الإنسانية:

يجب أن يكون ذلك هدفا آساسياً من أهداف الإعلام التربوى كضرورة لمواكبة مسيرة الحضارة العالمية فى عصر أصبح الصراع فيه بين الأمم صراعاً حضارياً وعلمياً قبل أن يكون صراعاً عسكرياً تقليدياً.

٤. الإرتفاع بمستوى برامج الترفيه والتسلية:

إذ من المؤسف أن نشاهد أو نسمع أو نقرأ برامج معدة بأغراض الترفيه والتسلية فنجدها تهبط إلى الدرك الأسفل من الإسفاف أو السطحية مما يؤثر فى مستوى الثقافة وذكاء الجماهير من ناحية. ويؤثر فى نظرتها إلى وسائل الإعلام من ناحية آخرى.

٥. تبنى برامج جادة فيما يتعلق بالأنشطة التعليمية:

فيجب الإفادة من نتائج الأبحاث العلمية التى أستهدفت تقويم البرامج التعليمية التليفزيونية ونتائج الدراسات العديدة التى أشارت إلى توظيف الراديو والصحف لخدمة عملية محو الأمية بشكل علمى مدروس يكفل لها النجاح. وتزداد أهمية هذه النقطة إذا آخذنا فى الاعتبار العجز التدريجى للمدارس بأوضاعها الراهنة عن تقديم مستوى تعليمى راق. وهذا ما أتجهت إليه الدول المتقدمة التى سبقتنا فى مجال الإعلام التربوى.

٦. الإسهام فى عملية التنمية الشاملة:

يعد إسهام الإعلام التربوى فى عملية التنمية الشاملة هدفاً على جانب كبير

من الأهمية التى تنبثق من أهمية التنمية نفسها إلى المجتمع المصرى. وحين يهتم الإعلام التربوى بالتنمية يركز على الجانب الإنسانى من حيث أن الفرد المعد إعداداً جيداً للحياة وسيلة هامة من وسائل التنمية وغاية لها فى الوقت نفسه. ومن هنا تتضاعف أهمية العصر الإنسانى فى التنمية. ونظرا لأهمية هذا الهدف فقد أخره الباحث ليدرسه بشئ من التفصيل.

معنى التنمية:

يختلف الكتاب كثيرًا حول تحديد معنى التنمية(١)، فمنهم من يقصر التنمية على النواحى الإقتصادية فقط بمعنى الوصول إلى الوضع الإقتصادى الأفضل(٢). ومنهم من يذهب بها إلى النواحى الإجتماعية فقط، ومنهم من يرى أنها تبدأ بتنمية الفرد لتنتهى بتنمية المجتمع.

وما يهم الدراسة الحالية فى هذه النقطة يمكن حصره فى سؤالين أساسيين هما:

١ ـ هل يمكن أن تعد التنمية قضية تربوية؟

٢ ـ هل يمكن أن يسهم الإعلام التربوى فى التنمية؟ وكيف يسهم؟

والمدخل الطبيعى إلى الإجابة على هذين السؤالين يمكن أن يبدأ بإستعراض بعض تعريفات التنمية، فعلى سبيل المثال يرى بعض الباحثين أن «التنمية

---

(١) انظر على سبيل المثال:

ـ السيد محمد الحسينى وآخرين، دراسات فى التنمية الاجتماعية، ط٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧).

ـ عليه حسن حسين، التنمية نظريا وتطبيقيا. (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٥.

ـ جلال مدبولى، المجتمعات الريفية المستحدثة. تخطيطها وتنميتها. (القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٧٩).

ـ لطفى بركات أحمد، التربية ومشكلات المجتمع، (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٨.

(2) Gones A. Jayen, thersearch for world Peace, (Mecfadden Bortial corporation N.Y., 1966), p. 122..

فى : صلاح الدين عبد الحميد محمد، قياس دور وسائل الاعلام فى التنمية، مرجع سابق، ص١٨.

الإقتصادية الإجتماعية الشاملة هى العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات فى البناء الإقتصادى ـ فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ـ على المستوى المنظور ـ وفى نفس الوقت موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية ـ سياسية تكفل زيادة الإرتباط بين المكافأة والجهد والإنتاجية فضلاً عن استهدافها توفير الإحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه فى المشاركة وسعيها إلى تعميق متطلبات أمنه واستقراره فى المدى الطويل»(١).

والتنمية أيضا هى عملية تنمية اجتماعية، تتم فى إطارها التنمية الإقتصادية. وتسعى لتطوير عناصر الإنتاج وزيادته مع ترشيد الإستهلاك فى السلع والخدمات داخل المجتمع وذلك من أجل أهداف إنسانية خلقية وروحية وفكرية ومادية، منها زيادة الدخل القومى والفردى وعدالة التوزيع، ورفع المستوى الصحى للأفراد، وتوفير الغذاء والمسكن الملائم وكافة الخدمات التى توفر للإنسان أمنه وحريته ورفاهيته (٢).

ويمكن من هذين التعريفين أن نستخلص أن التنمية عملية مقصودة تسعى الدولة من خلالها إلى التحول ـ حكومة وشعبا ـ من وضع إقتصادى ـ إجتماعى إلى وضع أفضل منه فى إطار سياستها العامة.

ولما كانت التربية هى وسيلة المجتمع للبناء والبقاء والتطور، فإن التنمية تصبح قضيةهامة من قضايا التربية، ويذهب جوسلين D.A. Goslin إلى أن مسئولية المدرسة لاتقتصر على إعداد الأطفال المتعامل مع المجتمع سريع التغير الذى سيواجهونه عندما يكبرون، ولكن إذا كان لابد للمجتمع أن يتقدم بخطاه المعتادة.

---

(١) على خليفة الكوارى، دور المشروعات العامة فى التنمية الاقتصادية، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة (٤٢) يونيو ١٩٨١، ص ١٠.

(٢) ثابت كامل حكيم، التعليم الأساسى من أجل التنمية فى ج.م.ع جامعة أسيوط، ١٩٨٢، ص٣١.

فأن النظام التعليمى يجب أن يستمر فى إمداده بأشخاص يقومون بواجب تطوير معارف وأساليب جديدة (١).

ويعتقد آدمز Don Adams أن التعليم يعتبر نوعاً هاماً من استثمار رأس المال فى مستقبل الشعب وأداة للتنمية القومية وبخاصة فى دول العالم الأقل تصنيعا(٢).

وعلى هذا الأساس تصبح العلاقة بين التربية والتنمية علاقة جدلية متشابكة فالتربية أداة لتحقيق التنمية، والتنمية أداة لتطوير التربية من ناحية، وهى تشمل التربية فيما تشمل من أبعاد، ذلك أن التنمية السياسية والتنمية الثقافية كبعدين من أبعاد التنمية الشاملة يعتمدان إعتماداً مباشراً على المستوى التعليمى السائد.

وبهذا ننتقل إلى السؤال الثانى حول إمكانية إسهام الإعلام التربوى فى عملية التنمية الشاملة.

والواقع أن هناك من المخططين من يميلون إلى إعتبار العوامل الإقتصادية هى العوامل الهامة والحقيقية فى عملية التنمية، **وإلى اعتبار العوامل الأخرى كالتعليم والتقدم الثقافى والإستقرار السياسى والإتصال الجماهيرى عوامل لا علاقة لها بالتنمية(٣) غير أن هذا الإدعاء يمكن دحضه بأكثر من دليل:**

فأولاً: هناك عديد من الدراسات عن علاقة وسائل الإعلام بالمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية العديدة. أشارت إلى أن وسائل الإعلام يمكن أن تكون السبب والأثر بالنسبة للتنمية(٤).

---

(١) د. حوسلين. المدرسة والمجتمع العصرى، ترجمة محمد قدرى لطفى وآخرين. (القاهرة: عالم الكتب. ١٩٧١)، ص ٣٠، ص ٣١.

(٢) د. آدمز. التعليم والتنمية القومية، ترجمة محمد منير مرسى (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣) ص ٢٤٧.

(٣) أحمد بدر. الاتصال بالجماهير بين الاعلام والدعاية والتنمية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٢). ص ٣٥٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥٢.

ثانياً: أن وسائل الإعلام - وبخاصة الإعلام الملتزم تربوياً - عامل أساسى فى بناء الإنسان وموجه هام من موجهات السلوك الفرد والإجتماعى، والتنمية تعتمد فى تحقيقها على العوامل البشرية فمن المنطقى أن يكون نجاح التنمية أو فشلها متوقفاً إلى حد ما على اقتناع الأفراد وسلوكياتهم.

ثالثاً: أن هناك إهتماماً متزايداً من الهيئات العلمية الوطنية والدولة بدور التعليم والإعلام فى عمليات التنمية، فقد أكد تقرير اللجنة الدولية لتطوير التربية (لنتعلم كيف نكون) أهمية حشد كل طاقات الشعب وتنظيمه واعداده ليتمكن الجميع من إعطاء أقصى ما يمكنهم(١) وقد أوصى ذلك التقرير بأن تكون هذه المعانى استراتيجية تربوية تتبناها الدول المختلفة.

ولا يمكن أن تقوم التربية بطريقة مرضية وفعالة ما لم ترتبط وظيفتها فى استمرار التشكيل الإجتماعى إرتباطاً صحيحاً بخط الإنتاج السائد والمميز لمجتمع معين(٢).

ومما يؤكد هذا الإتجاه المؤتمر العلمى الذى انعقد بكلية الآداب بسوهاج حول دور الإعلام فى تنمية المجتمع المحلى حيث كانت التوصية الثانية من توصيات المؤتمر تنص على «وضع استراتيجية إعلامية للمجتمع المصرى للتنسيق بين الجهات التى تعمل فى مجالات التنمية»(٣).

---

(١) هنرى ديوازد. أفكار عن التكنولوجيات التربوية المكيفة لأغراض التنمية. ترجمة إبراهيم عصمت مطاوع. مجلة مستقبل التربية (اليونسكو) العدد الأول سنة ١٩٧٥. ص ٨٧.

(٢) سمير أمين. أية تربية لأية تنمية؟ ترجمة نظمى حنا ميخائيل. المرجع السابق. ص ٤٩.

(٣) فرج السناوى. دور الاعلام فى تنمية المجتمع المحلى. قراءة فى ملف أعمال ووثائق المؤتمر العلمى المتعقد بكلية آداب سوهاج فى الفترة من ٢٢- ٢٥ مارس ١٩٨٢ مجلة الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير (القاهرة: المركز العربى للدراسات الإعلامية) العدد ٣٠ مارس ١٩٨٣. ص٥٥.

من العرض السابق يتبين لنا أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين الإعلام والتنمية، وعلى هذا الأساس يمكن تصور بعض أنماط إعلامية يكن أن يسهم بها الإعلام التربوى فى قضية التنمية الشاملة **على النحو التالى:**

١ ـ يجب أن يعنى الإعلام التربوى (ممثلاً فى المجلات والصحف التربوية المتخصصة والبرامج الاذاعية والتلفيزيونية الثقافية المختلفة) بتنمية وعى المواطنين فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم وشرح تلك الحقوق والواجبات.

٢.فيما يختص بالتنمية الاقتصادية يمكن للإعلام التربوى أن يسهم إسهاماً فعالاً من خلال:

(أ) التوعية بأساليب الحياة الإقتصادية السليمة فى الدول الأخرى.

(ب) عرض قضايا الوطن الإقتصادية وإقناع الجماهير بأبعادها المختلفة.

(جـ) ترشيد عادات الاستهلاك.

(د) التركيز على محاربة الاسراف والبذخ على المستوى العام والخاص.

٣.فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية:

(أ) إبراز مشكلة البطالة المقنعة وتشجيع المواطن على اختيار العمل المناسب لقدراته.

(ب) عرض قضايا العمالة سواء بالتحذير من استقدام العمالة الوافدة أو بتوعية العمالة المصرية المهاجرة.

(جـ) تأكيد مبادئ حماية المال العام والحرص على سلامة المرافق العامة وصيانتها وحسن استخدامها.

(د) أن تكون البرامج الدرامية ذات محتوى يعبر عن قضايا مجتمعنا المصرى وأن توقف فوراً عمليات إستيراد أفلام دخيلة بما تحمله من قيم غير

شرقية مثل الأفلام التى تتحدث عن الخيانة الزوجية أو الشذوذ السلوكى أو سرقة البنوك بالإكراه... الخ.

(هـ) يجب أن يتصدى الإعلام التربوى للتفكير الخرافى الذى يشيع أحيانا ويبدو فى مظاهر مختلفة كالشائعات والخزعبلات.

(و) يجب التفرقة بين الإعلام التربوى وسائل الإعلام العامة من حيث الأسلوب الذى تخاطب به الجماهير، فيجب أن يكون الإقناع وعدم التحيز لوجهة نظر هو أسلوب الإعلام التربوى، كما يجب ألا تلجأ وسائل الإعلام التربوى إلى التخويف أو التهديد لأن لهذا تأثيراً فى شخصية المواطن.

(ز) الإفادة باتجاهات الرأى العام السائد فى توجيهات الوجهة التى تخدم قضايا التنمية الاجتماعية.

(ح) يجب على وسائل الإعلام التربوى أن تركز إهتمامها على إبراز أهمية النواحى الصحية فى حياة الفرد والمجتمع.